

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الكويت

وزارة المالية - ادارة المحاسبة العامة

قرار وزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠

بخصوص ايرادات الطوابع المالية

وزير المالية

بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ بقواعد اعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي .

والتعميم رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ الصادر عن وزارة المالية بشأن كشف الحساب الشهري .

تقرر مايلي

مادة اولى

تلغى المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن تطبيق نظام  
الطابع المالية - وتستبدل بالنص الاتي :

تكون القيود المحاسبية لدى الوزارات والادارات المستخدمة لهذا النظام كما يلي :

أ - قيد عامي -

ب - عند استلام الطابع من وزارة المالية

من حساب عهدة الطابع المالية

الى حساب الطابع المالية

ج - قيد عامي -

ب - عند بيع الطوابع المالية

من حساب النقدية

الى حساب الامانات / ايجال / محاسبة لـ حسابات

اخرى

د - قيد عامي -

من حساب الطابع المالية

الى حساب عهدة الطابع المالية

— قيد محاسبي —

ج - عند توريد حصيلة البيع لوزارة المالية

من حساب امانات الإبالغ - بمصلحة لحساب جهات اخرى  
الى حساب البنك

مادة ثانية

تورد حصيلة البيع في نهاية كل شهر لحساب وزارة المالية لدى بنك الكويت المركزي

رقم ٤٢/٢٨٦

مادة ثالثة

يعمل بهذا القرار اعتبارا من اول نوفمبر ١٩٨٠ ميلادية .

وزير المالية

الكويت في ١٩ ذوالحجة / ١٤٠٠ هـ .

الموافق ٢٨ اكتوبر / ١٩٨٠ م .

.. / ك .